

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣

في شأن مركز البحوث الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٢ الخاص بإدماج الهيئة العامة للإنتاج الزراعي في مركز البحوث الزراعية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر :

## تكوين المركز

مادة ١ - مركز البحوث الزراعية مؤسسة علمية وإرشادية في حكم القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الزراعة .

ويهدف المركز إلى تنمية الثروة الزراعية عن طريق إجراء البحوث والدراسات في شتى الميادين المتعلقة بالأراضي والمياه والقطن والحاصلات الحقلية والبستانية ومنتجاتها وبحوث المحاصيل السكرية والآفات والأمراض التي تصيب الحاصلات الزراعية ووقاية النبات ، والإنتاج الحيواني ، والصحة الحيوانية ، والهندسية الزراعية الآلية والاقتصاد الزراعي ، والإرشاد الزراعي وغير ذلك مما يؤدي إلى النهوض بالإنتاج الزراعي وفق خطة التنمية المقررة في قطاع الزراعة ، وله في سبيل ذلك الاختصاصات الآتية :

١ - وضع برامج البحوث الزراعية والبرامج الإرشادية وتنفيذها والقيام بالبحوث والدراسات والاختبارات والتحليلات والعمليات اللازمة للنهوض بالإنتاج الزراعي في كافة ميادينها بما في ذلك بحوث الأراضي والمحاصيل الزراعية والبستانية والآفات والأمراض والصناعات الزراعية والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي والصحة الحيوانية والهندسة الزراعية ، والاقتصاد الزراعي ، وغير ذلك من البحوث والدراسات المنصلة بواحي الإنتاج الزراعي ومشكلاته المختلفة بغية إيجاد أنسب الحلول لها بما يتفق وشميق أهداف خطة التنمية الزراعية .

٢ - الاشتراك في رسم السياسة الزراعية العامة ، وتوجيه الإنتاج الزراعي وفق ما تسفر عنه نتائج البحوث والدراسات الزراعية والاقتصادية وما يتفق ولأهداف العامة للدولة .

٣ - نشر نتائج البحوث الزراعية وتداولها والعمل على الاستفادة منها وتعميم تطبيقها بإرشاد المزارعين بما يتلاءم والظروف البيئية ، وتقديم المشورة لعمية لمختلف الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والشركات والعاملين في الميدان الزراعي ، ورصع المواصفات لمختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوى ومبيدات ومخصبات ومواد علف ولات زراعية وخلافه .

٤ - توثيق العلاقات في الميادين الزراعية الفنية مع الهيئات الخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الهيئات ، وتبادل البعثات الزراعية والمعرفة الفنية وإيفاد المبعوثين للدراسات العلمية والعملية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات والمهمات العلمية مع الدول والهيئات الخارجية واستقدام الخبراء الأجانب في ميادين البحوث الزراعية التي تتصل بنشاط المركز .

٥ - الإشراف على إدارة جميع محطات البحوث الزراعية وما يتبع المركز من مزارع وإجراء التجارب في الوحدات الزراعية ولدى الهيئات الأخرى والزراع .

٦ - وضع وتنفيذ سياسة تجديد وإكثار الأصناف المحسنة من جميع أنواع الحاصلات الزراعية بصفة دورية وإنتاج تقاويها الأساسية والمسجلة ووضع الدورة الزراعية للمزارع التي تخصص لهذا الغرض وتحديد الأراضي التي تخصص منها سنويا للتجارب التي تخصص لإنتاج التقاوي الأساسية والمسجلة لكل محصول بقدر ما تقتضيه خطة التنمية الزراعية .

٧ - اقتراح التشريعات الجديدة التي تتطلبها تنفيذ السياسة الزراعية ، وذلك في الميادين التي تدخل في اختصاص المركز .

٨ - الاشتراك في وضع البرامج الإرشادية طبقا لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب تمهيدا لنشرها وتعميمها بين جمهور الزراع .

مادة ٢ - يتكون المركز من الأجهزة الآتية :

\* مجلس إدارة المركز .

\* المعاهد .

مادة ٣ - يشكل مجلس إدارة المركز على الوجه الآتي :

رئيسا	* وزير الزراعة .. .. .
	* مدير المركز ووكلائه .. .. .
	* مديري المعاهد .. .. .
أعضاء	* ممثل لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا يختاره رئيس
	* الأكاديمية .. .. .
	* خمسة من ذوي الخبرة في المجالات الزراعية، يختارهم وزير الزراعة
	لمدة سنتين قابلة للتجديد .. .. .

مادة ٤ - تختص مجلس إدارة المركز بالمسائل الآتية :

- ١ - رسم وتنسيق السياسة العامة للبحوث الزراعية في المركز وتنظيمها ووضع الخطة الكلية الكفيلة بتوفير الإمكانيات الكافية لتحقيق أهداف المركز .
- ٢ - وضع الخطة العامة لدور المعاهد التابعة له في الإرشاد الزراعي والتأكيد على أهمية ذلك في تنمية الثروة الزراعية بالبلاد .
- ٣ - وضع الخطة العامة لاحتياجات المعاهد من الباحثين والخبراء والأساتذة الزائرين .
- ٤ - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني ودعم المعامل والتجهيزات ومحطات البحوث الزراعية والمكتبات في المركز .
- ٥ - وضع الخطة العامة لإعداد الباحثين والتنسيق بين المعاهد وكلية الجامعات المعنية وبين المعاهد وبعضها والمراكز العلمية المناظرة في الداخل والخارج .
- ٦ - وضع سياسة المنح والبعثات العلمية للعاملين بالمركز داخل البلاد وخارجها .
- ٧ - وضع خطة لعقد المؤتمرات والندوات العلمية وحلقات البحوث على مستوى المركز والمشاركة فيما يعقد منها خارج المركز في داخل البلاد وخارجها .
- ٨ - إقرار اللوائح الخاصة بالشئون الفنية والمالية والإدارية للمركز وأجهزته ووحداته .
- ٩ - مناقشة التقارير التي تضعها أجهزة المركز ووحداته وتوصيات المؤتمرات العلمية الزراعية وتقويمها في إطار التقدم العلمي ومطالب المجتمع وحاجاته الزراعية المتطورة .
- ١٠ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للبحوث الزراعية .
- ١١ - إقرار مشروع الموازنة والحساب الختامي للمركز .
- ١٢ - تعيين أعضاء هيئة البحوث الزراعية في المركز والمعاهد ونقلهم .
- ١٣ - تدبير أموال المركز واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها .

١٤ - قبول التبرعات والهبات من الأفراد والهيئات بغرض دعم البحوث الزراعية والارتقاء بها إلى المستوى اللائق وبمحيث لا تتعارض هذه التبرعات والهبات مع الغرض الأصلي من إنشاء المركز .

١٥ - إبداء الرأي فيما يتعلق بجميع المسائل الزراعية في مستوياتها ونواحيها المختلفة .

١٦ - الموضوعات التي يحيلها وزير الزراعة .

مادة ٥ - يمثل رئيس مجلس الإدارة المركز أمام القضاء والجهات الأخرى والغير .

مادة ٦ - يصدر بتعيين مدير المركز قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الزراعة من بين رؤساء البحوث الذين مضى على شغلهم هذه الوظيفة خمس سنوات على الأقل ، ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد . ويعتبر خلال مدة رئاسته شاملا وظيفته رئيس بحوث ( على سبيل التذكار ) ، فإذا لم تجدد مدته أو ترك منصبه كدير للمركز قبل نهاية المدة عاد إلى شغل وظيفته رئيس بحوث التي كان يشغلها من قبل إذا كانت شاغرة فإذا لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن تخلو .

مادة ٧ - يتولى مدير المركز إدارة شؤون المركز العلمية والإدارية والمالية وتصريف أموره العادية ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين والوائح الخاصة بالبحوث الزراعية ، وكذلك قرارات مجلس إدارة المركز .

ويقدم مدير المركز تقريراً في نهاية كل عام زراعي عن المدة من أول سبتمبر إلى آخر أغسطس إلى وزير الزراعة عن متابعة أنشطة معاهد البحوث الزراعية المختلفة ومسائر نشاطها الأخرى بالمركز وتقويمها ومراجعتها واقتراحات النهوض بها .

لرئيس مجلس إدارة المركز أو مديره أن يفوض في بعض اختصاصاته أحد مديري المعاهد أو وكلائها .

مادة ٨ - يكون للمركز وكيل أو أكثر لمعاونة مديره في مجالات البحوث أو الإرشاد أو الإنتاج ، ويصدر بتعيين الوكيل قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الزراعة بعد أخذ رأي مدير المركز .

مادة ٩ - لاتنفذ قرارات مجلس المركز فيما يحتاج إلى قرار من وزير الزراعة إلا بصدر هذا القرار وإذا لم يصدر منه قرار في شأنها خلال الستين يوماً التالية لتاريخ وصولها مستوفاة إلى مكتبه تكون نافذة .

مادة ١٠ - يؤلف المجلس من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء هيئة البحوث والمتخصصين لجاناً فنية دائمة أو مؤقتة لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

مادة ١١ - لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه .  
وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس وترسل الدعوة الخاصة بكل اجتماع مع جدول الأعمال إلى الأعضاء قبل تاريخ انعقاد المجلس بوقت كاف .

مادة ١٢ - يكون للمركز أمين عام يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الزراعة بعد أخذ رأى مدير المركز .

مادة ١٣ - يتولى أمين عام المركز الأعمال الإدارية والمالية في المركز تحت إشراف مدير المركز ويكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح والنظم المقررة وتكون له اختصاصات وكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، وذلك بالنسبة للعاملين من غير أعضاء كادر البحوث .

مادة ١٤ - يضم مركز البحوث الزراعية المعاهد الآتية :

- ١ - معهد بحوث الأراضى والمياه .
- ٢ - معهد بحوث القطن .
- ٣ - معهد بحوث المحاصيل الحقلية .
- ٤ - معهد بحوث الحاصلات البستانية .
- ٥ - معهد بحوث وقاية النباتات .
- ٦ - معهد بحوث أمراض النباتات .
- ٧ - معهد بحوث الإنتاج الحيوانى .

- ٨ - معهد بحوث الصحة الحيوانية .
- ٩ - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي .
- ١٠ - معهد بحوث الزراعة الآلية .
- ١١ - معهد بحوث المحاصيل السكرية .
- ١٢ - معهد بحوث التناسليات الحيوانية .
- ١٣ - معهد بحوث الأمصال واللقاحات البيطرية .
- مادة ١٥ - يجوز بقرار من مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية إنشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني وإداري من الوحدات الآتية :
- \* مراكز التجارب ومحطات البحوث والمزارع التجريبية والنموذجية والإنتاج الزراعي .
- \* ورش مركز البحوث والمعاهد .
- \* مطبعة مركز البحوث الزراعية .
- \* وحدات التحاليل الدقيقة .
- \* وحدة إنتاج العقدين .
- \* وحدة إنتاج الشتلات والزهور .
- \* وحدة إنتاج الأمصال وغيرها .
- ويضع مجلس إدارة البحوث الزراعية اللوائح المنظمة لهذه الوحدات وتحديد طاقاتها بالجهات المختلفة بالمركز ووزارة الزراعة .
- مادة ١٦ - يتولى إدارة كل معهد من المعاهد المشار إليها :
- \* مجلس المعهد .
- \* مدير المعهد .

مادة ١٧ - يشكل مجلس المعهد من :

مدير المعهد	.. .. .	رئيسا
وكيل المعهد	.. .. .	أعضاء
رؤساء الأقسام بالمعهد	.. .. .	
أقدم باحث أول	.. .. .	
أقدم باحث	.. .. .	

ويجوز بقرار من وزير الزراعة أن يكون المعهد وكيلا أو وكيلين لمعاونة المدير من بين رؤساء البحوث أو الباحثين الأول بالمعهد .

مادة ١٨ - يختص مجلس المعهد بما يأتي :

- ١ - رسم الإطار العام لخطة البحوث وتنظيمها وتنسيقها بين الأقسام المختلفة .
- ٢ - إعداد السياسة الكفيلة بربط خطط البحث العلمي بالمعهد بالاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج والخدمات .
- ٣ - إعداد برامج إرشادية على أساس نتائج البحوث المؤكدة وتحديد أسلوب الاشتراك في التدريب الدوري لمهندسي الإرشاد الزراعي المتخصصين في المجال المماثل لمجال المعهد والقسم .
- ٤ - وضع خطط استكمال ودعم الإمكانيات المادية من معامل ومبانٍ وحقول وتجارب ومكتبات .
- ٥ - إعداد السياسة الكفيلة بتشجيع البحث العلمي الخلاق والابتكار وحل مشاكل التنمية .
- ٦ - مناقشة التقرير السنوي للمعهد وتقارير الأقسام وتوصيات المؤتمرات العلمية للمعهد وتقييم الخطة ومراجعتها وتجديدها في إطار الاحتياجات الفعلية للاجتماع والتقدم العلمي .
- ٧ - متابعة تنفيذ السياسة العامة .



مادة ١٩ - يعقد مجلس المعهد اجتماعاته مرة على الأقل كل شهر ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٢٠ - يبلغ مدير المعهد قرارات مجلس المعهد وتوصياته إلى مدير المركز خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها وتكون القرارات نافذة إذا لم يعترض عليها مدير المركز خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغها إليه فإذا اعترض عليها عرضت على مجلس إدارة المركز في أول اجتماع له .

مادة ٢١ - يعين مدير المعهد بقرار من وزير الزراعة بعد أخذ رأى مدير المركز لمدة ثلاث سنوات من بين رؤساء البحوث بالمعهد . ويجوز في حالة الضرورة تجديد تعيين المدير لمدة أخرى مرة واحدة أو تعيين مدير من خارج المعهد ممن تتوافق فيهم شروط هذه المادة .

مادة ٢٢ - يمثل مدير المعهد - المعهد في اتصالاته بالجهات الأخرى وبالغير ، ويختص بتنفيذ قرارات المعهد وتصريف أموره اليومية، وتكون له سلطات وكيل الوزارة المختصة فيما يتعلق بشئون العاملين من غير أعضاء هيئة البحوث بالمعهد .

مادة ٢٣ - فيما عدا مجلس إدارة المركز يختار كل من مجالس المعاهد أمينا له من بين أعضائه ، ويتولى أمين كل مجلس الإشراف على تحرير محاضر الجلسات وإبائها في سجل خاص يوقعه مع رئيس المجلس .

مادة ٢٤ - يعين رئيس القسم من بين رؤساء البحوث بالقسم بصفة دورية حسب الأقدمية ، ويكون تعيينه بقرار من مدير المركز لمدة ثلاث سنوات ، ويشرف رئيس القسم على شئون البحوث والشئون الإدارية والمالية في القسم في حدود السياسة التي يرسمها مجلس إدارة المركز ومجلس المعهد ، ووفقا لأحكام القوانين واللوائح والتعليمات . ويتولى بصفة خاصة :

١ - رئاسة مجلس القسم الذي يتولى اقتراح خطة العمل في القسم .

٢ - الإشراف على العاملين في القسم ومراقبة أعمالهم .

٣ - متابعة تنفيذ قرارات وسياسة المركز فيما يخص القسم .  
 ٤ - حفظ النظام داخل القسم وإبلاغ مدير المعهد كل مامن شأنه المساس بحسن سير العمل .

٥ - إعداد تقرير في نهاية كل عام عن شؤون القسم العلمية يتضمن عرضاً لأوجه النشاط ومستوى الأداء ، وبيان العقبات التي اعترضت التنفيذ وعرض المقترحات بالحلول الملائمة ، ويعرض هذا التقرير على مجلس المعهد .

ويقدم رئيس القسم إلى مدير المعهد في نهاية كل عام تقريراً عن شؤون القسم البحثية والإرشادية والإدارية والمالية .

مادة ٢٥ - مع مراعاة أحكام هذا القرار يكون لرؤساء الأقسام - كل في دائرة اختصاصه - السلطات المخولة لرؤساء المصالح المنصوص عليها في القوانين واللوائح .

### أعضاء هيئة البحوث

#### التعيين

مادة ٢٦ - أعضاء هيئة البحوث بالمركز هم :

\* رؤساء البحوث .

\* الباحثون الأول .

\* الباحثون .

مادة ٢٧ - يعين وزير الزراعة أعضاء هيئة البحوث بالمعاهد المختلفة بناء على طلب مجلس المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص ، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس المركز .

مادة ٢٨ - يجرى الإعلان عن وظائف الباحثين والباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين مرتين في السنة . ولا يجوز الإعلان عن وظائف شاغرة إذا كان يوجد بالمركز من هو مستحق للترقية على هذه الوظائف .

مادة ٢٩ - تتولى فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف رؤساء البحوث والباحثين الأول أو للحصول على ألقابها العلمية بلجان علمية تعمل بقرار من وزير الزراعة لمدة ثلاث سنوات من ثلاثة أعضاء على الأقل من بين أساتذة الجامعات ورؤساء البحوث الذين مضت عليهم فى هذه الوظائف خمس سنوات على الأقل . وتقدم كل لجنة تقريراً مسبباً تقوم فيه الإنتاج العلمى للمتقدمين ويؤخذ فى الاعتبار النشاط الإرشادى فى مجال التخصص . والذى يقرره مدير المركز ومدير المعهد التابع له المتقدم ، وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التعدد حسب الأفضلية فى الكفاءة العلمية ، ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث إلى اللجنة إلا إذا كان أحد الفاحصين من خارج البلاد فيزاد هذا الميعاد . وإذا لم تقدم إحدى اللجان المشار إليها تقاريرها فى المواعيد المحددة فلهذا المركز أن يدعوها إلى الاجتماع لتقصى أسباب التأخير . وفى جميع الأحوال إذا لم يقدم التقرير فى خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد فلهذا المركز أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة وإحالتها إلى لجنة أخرى تتوافر فى أعضائها نفس الشروط ويحدد لها أجلاً لتقديم تقريرها .

مادة ٣٠ - تسرى أحكام المواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات عند تعيين أعضاء هيئة البحوث بالمركز على أن يؤخذ فى الاعتبار النشاط الإرشادى فى مجال التخصص ، ويستثنى من شرط الحصول على الدكتوراه رؤساء البحوث والباحثون الأول المنخرطون فى ملك هيئة البحوث قبل صدور هذه اللائحة .

### الندب والنقل والإعارة والإجازات

مادة ٣١ - يجوز بقرار من وزير الزراعة نقل أعضاء هيئة البحوث من معهد إلى آخر بالمركز أو من محطة اقليمية إلى أخرى . ويجوز نقلهم من معهد إلى محطة اقليمية بناء على طلب مسبب من مدير المعهد وبعد موافقة مدير المركز . ويجوز النقل من قسم إلى آخر فى نفس المعهد بقرار من مدير المركز بناء على طلب مدير المعهد وموافقة رئيس القسمين المختصين .

مادة ٣٢ - يجوز الندب من المركز للتدريس في الجامعات أو المعاهد أو المؤسسات العلمية الخاضعة للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه للقيام بأعمال وظيفة عامة بهذه الجهات التي يسرى عليها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وذلك بقرار من وزير الزراعة بعد موافقة مدير المركز وأخذ رأى مدير المعهد المختص بشرط ألا يكون من شأن الندب المساس بحسن سير العمل بالمعهد المنتدب منه ، ولا أن يؤدي إلى تغيب المنتدب منه ، ولا أن يؤدي إلى تغيب المنتدب عن مقر عمله لأكثر من يومين في الأسبوع ، كما يجوز الندب كل الوقت ، ويعتبر إعاره يخضع للقواعد الخاصة بالإعارات

مادة ٣٣ - يحدد عضو هيئة البحوث عند بداية كل عام النسبة المئوية من عدد ساعات العمل الأسبوعية التي يخصصها لكل من البحث العلمي والإرشاد الحقل حسب خطة العمل في القمم ووفقا لتقدم البحوث التطبيقية به ، ويؤخذ في الاعتبار ما يحققه الباحث في إنجاز في هذا المجال عند التقدم للترق .

مادة ٣٤ - تسرى أحكام المواد ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث بالمركز ، وتكون الإعارة بقرار من وزير الزراعة بناء على موافقة مدير المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص .

مادة ٣٥ - يمنح أعضاء هيئة البحوث إجازة سنوية بأجر كامل على الوجه الآتي :

١ - ٤٥ يوما لمن تجاوز سن الخامسة والخمسين من عمره أو أمضى في الخدمة عشرين سنة متوالية .

٢ - شهرا لمن عداهم من أعضاء هيئة البحوث .

وتحدد مواعيد الإجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه . ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل . ويجوز ضم الإجازات السنوية المتوفرة إلى بعضها بشرط ألا تزيد بآية حال على ثلاثة أشهر في السنة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على إجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل .

مادة ٣٦ - لا يجوز لعضو هيئة البحوث أن يعمل بأجر لدى الغير خلال إجازته السنوية ، وإذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب جهة أخرى كان للجهة التي يتبعها أن تحرمه من أجره مدة الإجازة أو أن تسترد ما دفعته إليه من أجر مع عدم الإخلال بالجزاء التأديبي .

مادة ٣٧ - لوزير الزراعة أن يحدد عدد أيام العمل الأسبوعية وعدد ساعات العمل اليومية على ألا يقل عن عدد ساعات العمل الأسبوعية المقررة لموظفي الدولة .

### الواجبات

مادة ٣٨ - على أعضاء هيئة البحوث أن يتفرغوا للأبحاث والتجارب العلمية والمعملية والنشاط الإرشادي الزراعي وأن يسهموا في تقدم هذه البحوث عن طريق الدراسات المبتكرة بهدف تنمية الثروة الزراعية والحيوانية مما يؤدي إلى النهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني في خطة التنمية المقررة في قطاع البحوث الزراعية والحيوانية .

مادة ٣٩ - يلتزم أعضاء هيئة البحوث بالواجبات الوظيفية الواردة بتمانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٤٠ - على عضو هيئة البحوث التمسك بالتقاليد والقيم العلمية الأصلية وعليه أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق والاحترام الواجب .

مادة ٤١ - على كل عضو من أعضاء هيئة البحوث أن يقدم تقريراً سنوياً عن نشاطه العلمي والإرشادي والبحوث التي أجراها ونشرها والنشاط الإرشادي في مجال تخصصه إلى رئيس القسم المختص ، وعلى رئيس القسم أن يقدم إلى مدير المعهد تقريراً عن سير العمل في قسمه وعن النشاط العلمي والإرشادي والبحوث الجارية فيه وما حققه القسم من أهداف ، وعلى مديري المعاهد أن يقدموا تقارير إلى رئيس المركز تظهر نشاط المعاهد البحثية ونتائجها وإنجازاتها والنشاطات الإرشادية التي قامت المعاهد بها لتنمية الثروة الزراعية .

مادة ٤٢ - على أعضاء هيئة البحوث المشاركة في نشاط الإرشاد من خلال جهاز الإرشاد الزراعي وبطريقة المعاينة المباشرة والاتصال بالمنتجين للتحقق من الاستفادة من نتائج البحوث أو لمعاينة المشكلات على الطبيعة ودراسة أنسب طرق حلها أو بحثها .

مادة ٣ ع - على أعضاء هيئة البحوث المشاركة في أعمال المجالس واللجان التي يكونون أعضاء فيها ، وعليهم المشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للقسم والمعهد .

مادة ٤ ع - لرئيس مجلس إدارة المركز بناء على اقتراح مدير المعهد المختص أن يرخص بصفة استثنائية لأعضاء هيئة البحوث في مزاولة مهنتهم خارج المركز أو داخله في غير أوقات العمل الرسمية بشرط أن يكسب المرخص له من ذلك خبرة في تخصصه العلمي وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع الواجبات وحسن أدائها ، وللامع القوازن واللوائح المعمول بها في مزاولة المهنة خارج المركز ولا يجوز الترخيص إلا لمن مضى على تخرجه عشر سنوات قضى منها ثلاث سنوات على الأقل في هيئة البحوث . ويجوز سحب هذا الترخيص في أي وقت إذا خولفت شروطه أو تعارض مع مقتضيات العمل ، وليس للمرخص له أن يعمل مستشاراً أو خبيراً في دعوى ضد المركز ، ويصدر بقواعد تنظيم مزاولة المهنة قرار من مجلس إدارة المركز .

مادة ٥ ع - لا يجوز لأعضاء هيئة البحوث القيام بعمل من أعمال الخبرة أو إعطاء استشارة بأجر في موضوع معين أو بأي نوع آخر من الأعمال خارج المركز إلا بترخيص من مدير المركز بعد أخذ رأي مدير المعهد وطبقاً للشروط والحدود التي يقرها مجلس إدارة المركز .

مادة ٦ ع - لا يجوز لأعضاء هيئة البحوث أن يشتغلوا بالتجارة أو أن يشتركوا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو أن يجمعوا بين وظيفة وأى عمل لا يتفق وكرامة هذه الوظيفة ولمدير المركز أن يقرر منع عضو هيئة البحوث من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

### التأديب

مادة ٧ ع - يتولى التحقيق فيما قد ينسب إلى أعضاء هيئة البحوث عضو من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس بناء على طلب مدير المركز ، على أن يراعى ألا تقل درجة من يجرى التحقيق عن درجة من يتم التحقيق معه ويتم التحقيق بناء على طلب مدير المركز أو من ينيبه من وكلائه ، وتقدم نتيجة التحقيق تقريراً إلى مدير المركز أو من ينيبه ، ولمدير

المركز أو من ينيبه بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر بالإحالة إلى مجلس التأديب أو أن يكتفى بتوقيع جزاء في حدود ما تقرره المادة ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم الجامعات .

مادة ٤٨ - تكون مساءلة جميع أعضاء هيئة البحوث أمام مجلس تأديب يشكل من :

- ١ - وكيل المركز .. .. . رئيسا
  - ٢ - مستشار من مجلس الدولة ينوب سنويا .. .. .
  - ٣ - أحد مديري المعاهد ، يعينه مجلس المركز سنويا .. .. .
- أعضاء

وفي حالة ما إذا كان المقدم لمجلس التأديب تابعا لمدير المعهد العضو بالمجلس يستبدل به مدير معهد آخر بقرار من رئيس المركز ، وفي حالة غياب أو قيام مانع لدى الرئيس يحل محله أقدم مديري المعاهد ثم من يليه في الأقدمية منهم .

مادة ٤٩ - تسرى أحكام المواد ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ والفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ والمواد ١١٠ و ١١١ و ١١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث .

### انتهاء الخدمة

مادة ٥٠ - سن انتهاء الخدمة لأعضاء هيئة البحوث متون سنة ميلادية .

مادة ٥١ - تسرى أحكام المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث بالمركز ، وغير المتفرزين والزائرين .

مادة ٥٢ - يسرى حكم المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات ، والمطبقة على الباحثين بالمركز بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ على أعضاء هيئة البحوث بالمركز .

مادة ٥٣ - مع مراعاة حكم المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يجوز عند الاقتضاء تعيين رؤساء البحوث الذين انتهت خدمتهم قبل نفاذ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ كباحثين متفرغين بمكافأة شاملة توازى مجموع المرتب مضافا إليه الرواتب والبدايات الأخرى المقررة لوظيفة رئيس بحوث، وذلك بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بناء على طلب المعهد لمدة سنة قابلة للتجديد على ألا يجاوزوا سن الخامسة والستين .

مادة ٥٤ - يجوز عند الاقتضاء الاستعانة فى المعاهد بخبراء وعلماء أجانب، ويكون ذلك بقرار من وزير الزراعة بناء على طلب مدير المركز بعد موافقة مجلس المعهد .

### الباحثون المساعدون ومساعدو الباحثين

مادة ٥٥ - تسرى أحكام المواد التالية على الباحثين المساعدين ومساعدى الباحثين فى مركز البحوث الزراعية كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة البحوث فيما لم يرد فى شأنه نص خاص بهم .

مادة ٥٦ - يعين فى المركز باحثون مساعدون ومساعدو باحثين يكونون نواة أعضاء هيئة البحوث بها ويقومون بما يعهد إليهم من المساعدة فى أعمال البحوث وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة البحوث وبالأعمال الأخرى التى يكلفون بها، كما يقومون بالدراسات والبحوث اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا .

### التعيين

مادة ٥٧ - تسرى فى شأن تعيين الباحثين المساعدين ومساعدى الباحثين الأحكام المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٦ والفقرة الأولى من المادة ١٣٨ والمواد ١٣٩ ، ١٤٠ و ١٤١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

### النقل والإجازات

مادة ٥٨ - يجوز نقل الباحثين المساعدين ومساعدى الباحثين من معهد إلى آخر فى ذات المركز ، ويكون ذلك بقرار من مدير المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهدين .



مادة ٥٩ - يجوز للباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين التقدم لشغل الوظائف الشاغرة التي تعلن عنها الهيئات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بموافقة رئيس المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد .

مادة ٦٠ - يجوز عند الاقتضاء نقل مساعدي الباحثين والباحثين المساعدين إلى وظيفة عامة خارج المركز ، وذلك بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بعد أخذ رأى مجلس المركز .

مادة ٦١ - يجوز إيفاد الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين في بعثات إلى الخارج أو على منح أجنبية أو الترخيص لهم في إجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب ويكون ذلك بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد .

مادة ٦٢ - يجوز لمدير المعهد نقل وانتداب الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين فيما بين أقسام المعهد الواحد ووحدات ومحطات البحوث الاقليمية بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بناء على طلب مسبب من مدير المعهد .

مادة ٦٣ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ( ٣٥ ) من هذه اللائحة يجوز منح الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين إجازات بدون مرتب ، ويكون ذلك بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد .

مادة ٦٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادتين ٣٦ و٥٥ من هذه اللائحة يجوز إعارة الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين .

### الواجبات

مادة ٦٥ - على الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين بذل أقصى الجهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية مع الاستمرار في الابتكارات العلمية بما يتماشى مع خطة المعهد وأهدافه .

مادة ٦٦ - لا يجوز للباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين أن يسجلوا للدراسة العليا للحصول على درجة جامعية في غير تخصص أقسامهم إلا بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز بناء على اقتراح مجلس المعهد .

## التأديب

مادة ٦٧ - يكلف مدير المعهد أحد الباحثين الأول على الأقل أو أحد أعضاء الإدارة القانونية بالمركز مباشرة التحقيق مع الباحثين المساعدين أو مساعدي الباحثين أو أن يطلب عن طريق مدير المركز مباشرة النيابة الإدارية للتحقيق، ويقدم من التحقيق تقرير إلى مدير المعهد .

ولمدير المعهد أن يحفظه أو أن يطلب إحالة المحقق معه إلى المحكمة التأديبية المختصة أو أن يكتفى بتوقيع جزاء عليه في حدود ما هو مقرر بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

## شئون أعضاء هيئة البحوث والباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين

مادة ٦٨ - يتقدم للتعين في وظائف رؤساء البحوث والباحثين الأول أو للحصول على لقبها العلمي من استوفى شروط المدد المقررة من بين الباحثين الأول والباحثين في ذات المركز دون التقيد بمواعيد معينة . ويجرى الإعلان عن وظائف الباحثين ووظائف الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين مرتين في السنة ، وفقا للنظام الذي يضعه مجلس إدارة المركز ويصدر به قرار من مدير المركز .

مادة ٦٩ - يجوز قبول طلبات المتقدمين لشغل وظائف رؤساء البحوث والباحثين الأول أو للحصول على لقبها العلمي قبل استكمال المدد المقررة بثلاثة أشهر على الأكثر .

مادة ٧٠ - يحيل مدير المعهد طلب شغل الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمي إلى مدير المركز ما لم يكن التقدم لشغل وظيفة رئيس بحوث أو باحث أول ، فتكون الإحالة إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٢٩ من هذا القرار .

وتتم الإحالة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التقدم في حالة عدم الإعلان أو من تاريخ انتهاء المدة المحددة في الإعلان . ويرفق بالطلب عند إحالته الإنتاج العلمي والتقارير العلمية الخاصة بالوظائف أو الألقاب العلمية السابقة وشهادة بالنشاط الإرشادي وإنجازات المتقدم في هذا المجال . ولا يجوز للمتقدم بعد إرسال البحوث الخاصة بإنتاجه العلمي ونشاطه الإرشادي إلى مدير المركز أن يعمل إلى سحب بعضها أو أن يتقدم بإضافات جديدة .

مادة ٧١ - يحيل مدير المركز ما يقدم إليه من إنتاج علمي وتقارير علمية خاصة بالوظائف أو الألقاب العلمية السابقة إلى مقرر لجنة الفحص ، وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها في المواعيد المقررة في هذه اللائحة . ويجوز أن تستعين اللجنة بناء على اقتراح منها وبعد موافقة مدير المركز بمتخصص أو أكثر من مصر أو الخارج من غير أعضائها لفحص الإنتاج العلمي المقدم إليها ويصدر مجلس إدارة مركز البحوث قرارا بالاجراءات المنظمة لسير العمل في لجان الفحص العلمي .

مادة ٧٢ - يحيل مدير المركز تقارير اللجان العلمية عن المرشحين إلى مجلس إدارة المركز للنظر في الترشيح لشغل الوظيفة .

مادة ٧٣ - يتولى ثلاثة من رؤساء البحوث أو الباحثين الأول المتخصصين في القسم يسمون بقرار من رئيس المركز مهمة لجنة الفحص العلمي بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة باحث ، وفي حالة خلو القسم من ثلاثة من رؤساء البحوث أو الباحثين الأول المتخصصين تشكل اللجنة بقرار من مدير المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد من ثلاثة من رؤساء البحوث والباحثين الأول ونظرائهم بالمركز والجامعات والمؤسسات العلمية المناظرة .

مادة ٧٤ - استثناء من أحكام القرارات واللوائح الصادرة في شأن علاج العاملين يكون علاج أعضاء هيئة البحوث الذين يصابون بالمرض بسبب أو بمناسبة العمل على نفقة المركز بقرار من مدير المركز إذا كان يمكن علاجهم داخل الجمهورية وبقرار من وزير الزراعة بناء على طلب مدير المركز إذا كان مرضهم يحتاج إلى العلاج في الخارج مع مراعاة النظام المعمول به بالنسبة لموظفي الدولة .

### جدول المرتبات والبدلات والأحكام الملحقه به

مادة ٧٥ - يجرى جدول المرتبات والبدلات المنصوص عليه في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والقواعد والأحكام الملحقه به على أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لهيئة البحوث بالمركز ، كما ينطبق في شأنهم أى تعديل يطرأ على مرتبات أو بدلات وظائف هيئة التدريس بالجامعات من تاريخ نفاذه ، وفقا لجدول التعادل المرفق بهذه اللائحة .

مادة ٧٦ - تدمج وظيفتا كبير باحثين ورئيس بحوث في وظيفة واحدة هي رئيس بحوث مع عدم الإخلال بترتيب الأقدميات حسب تاريخ التعيين في كل منهما، وعند التساوي يقدم في الترتيب من يشغل وظيفة كبير باحثين .

الوظائف العلمية بمركز البحوث الزراعية والوظائف المعادلة لها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات :

الوظائف المقابلة لها بالجدول الملحق	(أ) وظائف هيئة البحوث بالمركز :
بقانون تنظيم الجامعات :	
رئيس جامعة .	مدير المركز .. .. .
نائب رئيس الجامعة .	وكيل المركز .. .. .
عميد كلية .	مدير معهد .. .. .
وكيل كلية .	وكيل معهد .. .. .
رئيس مجلس قسم .	رئيس قسم .. .. .
أستاذ .	رئيس بحوث .. .. .
أستاذ مساعد .	باحث أول .. .. .
مدرس .	باحث .. .. .
الوظائف المقابلة بجدول قانون	(ب) وظائف معاونة لأعضاء هيئة
الجامعات :	البحوث :
مدرس مساعد .	باحث مساعد .. .. .
معيد .	مساعد باحث .. .. .

## العاملون من غير أعضاء هيئة البحوث

مادة ٧٧ - تسرى على العاملين بالمركز من غير أعضاء هيئة البحوث أحكام نظام العاملين المدنيين بالدول، وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في هذه اللائحة .

مادة ٧٨ - مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح الخاصة بالمركز تكون للمسؤولين به كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة البحوث السلطات المخولة للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين بالدولة ، وذلك على النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلي :

١ - لرئيس مجلس إدارة المركز الاختصاصات المقررة للوزير ، وله أن يفوض مدير المركز في هذه الاختصاصات كلها أو بعضها .

٢ - لوكلاء المركز ومديري المعاهد ولأمين المركز جميع السلطات المخولة لوكيل الوزارة كل في اختصاصه .

٣ - لوكيل أو وكلاء المعهد ولرؤساء الأقسام جميع السلطات المخولة لرؤساء المصالح كل في اختصاصه .

مادة ٧٩ - للمسؤولين في المركز كل في حدود اختصاصه بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة البحوث نفس السلطات التأديبية المخولة للمسؤولين في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة ، وذلك على النحو الموضح قرين كل منهم فيما يلي :

١ - لمدير المركز جميع السلطات التأديبية المخولة للوزير .

٢ - لوكيل أو وكلاء المركز ومديري المعاهد وأمين المركز جميع السلطات التأديبية المخولة لوكيل الوزارة كل فيما يخصه .

٣ - لرؤساء الأقسام جميع السلطات التأديبية المخولة لرئيس المصلحة كل في اختصاصه .

مادة ٨٠ - تسرى أحكام المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على العاملين بالمركز من غير أعضاء هيئة البحوث .

## النظام المالي

### أولا : الأحكام العامة والسلطات المالية

مادة ٨١ - تطبق أحكام القوانين واللوائح المالية العامة، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو هذا القرار .

مادة ٨٢ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وهذا القرار تتحدد الاختصاصات المالية للمسؤولين بالمركز على الوجه الآتي :

١ - لرئيس مجلس إدارة المركز وحده البت في الحالات التي تقضى القواعد واللوائح المالية العامة عرضها على وزير المالية أو وزارة المالية أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وله أن يفوض مدير المركز أو وكلاءه في بعض سلطاته .

٢ - لمدير المركز ووكيل المركز كل في دائرة اختصاصه السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة وسلطات المراقب المالي .

٣ - لمديرى المعاهد وأمين عام المركز ورؤساء الوحدات ذات الطابع الخاص - كل في دائرة اختصاصه - جميع السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة .

٤ - لوكيل أو لوكلاء المعاهد - كل في دائرة اختصاصه - جميع السلطات المالية المقررة لرؤساء المصالح .

مادة ٨٣ - لمديرى المعاهد وأمين المركز الترخيس باستخراج الشهادات والصور وسائر المستخرجات من الدفاتر الرسمية بعد أداء الرسوم المقررة .

### ثانيا : الموازنة والرقابة على تنفيذها

مادة ٨٤ - يكون للمركز موازنة خاصة به تعد على نمط موازنات الهيئات العامة الخدمية وتشمل تقديرات الإيرادات السنوية الجارية والأسمالية للمركز بما في ذلك التبرعات والرسوم وسائر الإيرادات من أى مورد كان وإعانة الحكومة كما تشمل تقديرات النفقات السنوية للموازنة الأجرور والنفقات الجارية والاستثمارات والتحويلات الرأسمالية .

مادة ٨٥ - يتصرف المركز في أمواله ويديرها بنفسه ويخضع التصرف في أموال المركز وإدارة هذه الأموال ونظام حساباته لأحكام اللوائح المالية والحسابية التي يقرها مجلس إدارة المركز ، وذلك مع التقيد بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨

مادة ٨٦ - لمجلس إدارة المركز الحق في توزيع الاستخدمات الاستثمارية الواردة بالموازنة ، وفقا لمكونات الاستثمار والمكون التقدي في حدود الاعتمادات والتكاليف الكلية للشروعات المعتمدة في الخطة وإخطار وزارتي التخطيط والمالية وبنك الاستثمار القومي .

مادة ٨٧ - يقدم إلى مجلس إدارة المركز ومجالس المعاهد بصفة دورية كل أربعة شهور بيان مالي عن مراكز الاعتمادات المالية مع مراعاة مقارنة ذلك باعتمادات الموازنة ونشأتها في السنة السابقة وتوضيح الفروق - زيادة ونقصا - وأسبابها وتنظيم الأئحة المالية للمركز قواعد إعداد هذه البيانات الدورية والرقابة عليها .

مادة ٨٨ - تتولى وزارة المالية فتح حساب مصرفي بالبنك المركزي المصري ضمن الحساب الاعتباري للحكومة تودع فيه جميع الإيرادات المحصلة فعلا وإعانات الحكومة وإيرادات الصناديق والوحدات الأخرى ، ويتم السحب بموجب شيكات على البنك موقعا عليها من المختص بالمركز توقيعاً أولاً . ومن يمثل وزارة المالية بالمركز توقيعاً ثانياً .

مادة ٨٩ - ينظم مجلس إدارة المركز في حدود الموازنة قواعد منح الإعانات والمكافآت وما يساهم به المركز في التمثيل في المؤتمرات والمهمات العلمية والإجازات الدراسية بمرتب أو بدون مرتب ، والرحلات والبحوث العلمية والتدريب والإشراف والمحاضرات العامة ونفقات الطبع والنشر وما شابه ذلك ، ويكون الصرف بموافقة مدير المركز .

### ثالثا : الحسابات

مادة ٩٠ - يضع مجلس إدارة المركز لائحة خاصة بنظام الحسابات ومستنداتها وسجلاتاتها وفق أصول المحاسبة المتبعة للهيئات العامة ، ويتضمن النظام ما يأتي :

١ - نظام المحاسبة بالموازنة التخطيطية للمركز والمعهد والوحدات الفرعية .

٢ - نظام المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات والمراكز المالية .

٣ - نظام المحاسبة من تكلفة الخدمات والأعمال .

مادة ٩١ - مدير المركز أن يرخص في تسوية مبالغ في حدود ٢٠٠ جنيه بدون مستندات إذا وجد مبررات تستدعي ذلك ، وما زاد على ذلك يكون بترخيص من رئيس مجلس إدارة المركز ومدير المركز أو من ينوبه أن يرخص في تقسيط مبالغ مستحقة للمركز لدى عاملين أو أفراد إذا لم يجاوز أي مبالغ منها ٢٠٠ جنيه ، وإذا جاوزه كان الترخيص من رئيس المركز بشرط ألا تزيد مدة التقسيط عن ثلاث سنوات وألا يتجاوز المبلغ ٥٠٠ جنيه ، وفي غير هذه الحالة يجب موافقة وزارة المالية .

مادة ٩٢ - مدير المركز ومديرى المعاهد وأمين عام المركز - كل في دائرة اختصاصه - صرف مرتبات ومكافآت مقدما للأساتذة الزائرين وأعضاء هيئة البحوث وغيرهم من خارج الجمهورية بعد تسلمهم العمل ، وذلك في حالات الضرورة القصوى ، على ألا يجاوز ما يصرف منها في كل مرة ما يعادل مرتب أو مكافأة شهر ، وعلى أن تخضع قيمة تلك السلفة من المكافأة المستحقة شهريا خلال مدة العقد أو أربعة شهور أيهما أقل . ولكل من هؤلاء كذلك في دائرة اختصاصه - الترخيص بصرف مرتبات ومكافآت كبار الباحثين والعاملين المعيّنين بعقود انتهت مدتها واتخذت الإجراءات لتجديدها ماداموا قائمين بعملهم ، وذلك بصفة مؤقتة لحين إتمام إجراءات التجديد .

مادة ٩٣ - يعد المركز موازنة سنوية وتبلغ صورة منها لوزارة المالية والجهاز المركزى للحاسبات ويعد المركز خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاى السنة المالية حسابا ختاميا للمركز يوضح الإيرادات والنفقات الفعلية مقارنة بتقديرات الموازنة ، ويعرض على مجلس إدارة المركز ، ويبلغ لوزارة المالية والجهاز المركزى للحاسبات .



رابعاً : المشتريات

مادة ٩٤ - يكون شراء جميع احتياجات المركز ووحداته المختلفة عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها ويجوز عند الاقتضاء أن يكون الشراء عن طريق مناقصات محلية أو محدودة أو بالممارسة، كما يجوز أن يتم الشراء عن طريق الأمر المباشر، وتكون سلطة الترخيص بإجراء المناقصات المحلية والمحدودة والممارسة والأمر المباشر والبت فيها بإسنادها أو إلغائها على الوجه التالي :

التصرف	مدير المعهد ملا يزيد على	وكلاء المركز ملا يزيد على	مدير المركز ما زاد على
أولاً : المناقصات والممارسات ..	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
ثانياً : الشراء بالأمر المباشر :			
* المشتريات العادية ..	٥٠٠	٢٠٠٠	-
* مقاولات الأعمال ..	٢٠٠٠	٥٠٠٠	-
* شراء الأصناف المحتكرة ..	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
ثالثاً : اعتماد توصيات البت في المزايدات	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

وللمركز أن يتعاقد مباشرة دون مناقصات مع شركات القطاع المتخصصة على التوريدات والمقاولات في حدود ١٠٠ ألف جنيهه بترخيص أحد وكلاء المركز وترخيص من مدير المركز فيما زاد على ذلك .

مادة ٩٥ - يتولى المركز دون الرجوع إلى أية جهة أخرى استيراد احتياجاته من الآلات والمعدات والأجهزة والكياويات وغيرها من المهمات التي يحتاج إليها ، والقيام بجميع الإجراءات اللازمة للاستيراد بما في ذلك البت في العطاءات وإصدار تصاريح الاستيراد المخصصة في حدود الحصة النقدية للمركز وإيراداتها من النقد الأجنبي ، ويتم فتح الاعتمادات المستديرة عن طريق البنك المودع فيه أموال المركز بمجرد إخطاره بفتح الاعتماد .

مادة ٩٦ - يتعين التأمين على المنشآت والمشتريات في الحالات الضرورية التي تستلزم ظروف خاصة للتأمين عليها ، ويكون الترخيص في ذلك من مدير المركز أو من يفوضه .

مادة ٩٧ - للمركز شراء الكتب والمجلات العلمية والدوريات وغيرها من المصنفات العلمية دون مذقصة على أن يكون الترخيص بالشراء في حدود السلطات الآتية :

١ - لمديرى المعاهد وأمين عام المركز كل في دائرة اختصاصه الترخيص بالشراء في حدود ٢٠٠٠ جنيه .

٢ - ولو كلاء المركز كل في دائرة اختصاصه - الترخيص بالشراء في حدود ٥٠٠٠ جنيه .

٣ - لمدير المركز أو من يفوضه الترخيص بالشراء فيما يزيد على ذلك ، ويضع مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية قواعد التصرف بمقابل أو دون مقابل في الكتب والمجلات والدوريات والمطبوعات .

مادة ٩٨ - يجوز للمركز أن يتولى الطبع والنشر وإجراءات الشراء والإصلاح والصيانة والأعمال اللازمة لها في حدود الاعتمادات المقررة بالموافقة دون الرجوع للوزارات والمصالح والمؤسسات وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في اللوائح المالية .

مادة ٩٩ - يجوز الإذن بالدفع المقدم في الحالات الضرورية ، ويكون الدفع مقابل خدمات أو مشتريات أو تنفيذ أعمال وذلك بترخيص من :

١ - مديرى المعاهد وأمين عام المركز ومن يندبه مدير المركز - كل في دائرة اختصاصه في حدود ٧٥٪ من القيمة المتعاقد عليها .

٢ - لمدير المركز عند الضرورة إعفاء بعض شركات القطاع العام المنتجة لأصناف معينة أو محشورة لتوزيعها من تقديم خطابات الضمان من الدفعات المقدمة .

مادة ١٠٠ - تكون تلبية احتياجات المركز والمعاهد والوحدات الفرعية واستغلال مبانها ومرحواتها ، وفقا لما تقرره مجالسها ، وطبقا للقواعد التي يضعها مجلس إدارة المركز .

### خامسا : حساب دعم البحوث والمزايا المالية

مادة ١٠١ - تخصص لدعم البحوث الزراعية حصيلة الرسوم والإيرادات المقررة عن كل نوع من أنواع الخدمات التي يقوم بها المركز ، وتودع في حساب خاص لهذا الغرض ، ويصرف منه لدعم البحوث والخدمات المحصلة تلك الرسوم والإيرادات عنها . ويودع الحساب في مصرف يحدده مدير المركز ويتم الصرف منه وفقا للقواعد التي يضعها مجلس إدارة المركز ويصدر بها قرار من وزير الزراعة ، ويتضمن الحساب الختامي للمركز بياناً إجمالياً بإيرادات ومصروفات هذا الباب ، مع مراعاة أحكام قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ ، ولائحته التنفيذية .

مادة ١٠٢ - يمنح أعضاء هيئة البحوث الذين يرخص لهم في مزاولة المهنة داخل المركز أو القيام بأعمال الاستشارة والخبرة ومعاونتهم نسبة من المتحصلات المترتبة على أعمالهم بالفئات التي يقرها مجلس إدارة المركز .

مادة ١٠٣ - يمنح أعضاء هيئة البحوث والفنيون من الأجانب بدل اغتراب لا يزيد حده الأقصى على الحد الأقصى لمرتب الوظيفة التي يعين عليها وتحدد قيمة هذا البدل بقرار التعيين .

مادة ١٠٤ - يمنح جميع العاملين في المناطق النائية بدل الاغتراب المقرر لموظفي الدولة في تلك المناطق وبنفس شروطه الموضحة في القانون العام لموظفي الدولة .

مادة ١٠٥ - يمنح مساعلي الباحثين والباحثون المساعدون مكافأة مساهمة في تفقات إهداء رسالة الماجستير أو الدكتوراه ، وذلك بناء على طلب الأستاذ المشرف ، وفقا للنظام الذي يضعه مجلس إدارة المركز ويصدر به قرار من وزير الزراعة .

مادة ١٠٦ - يجوز لمجلس إدارة المركز في حدود اعتمادات الموازنة تقرير صرف منح لأعضاء هيئة البحوث والباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين وسائر القائمين بالبحث الموفدين في مهمات علمية أو إجازات دراسية أو حضور مؤتمرات ، وفقا للقواعد التي يقرها المجلس .

مادة ١٠٧ - مع مراعاة أحكام القوانين المطبقة على المركز :

١ - يطبق المركز دون الرجوع إلى وزارة المالية أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة البحوث ، وتكون قراراته في ذلك نهائية ونافذة .

٢ - يطبق مدير المركز دون الرجوع إلى وزارة المالية أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القواعد المالية العامة المعمول بها في حق جميع العاملين في الدولة على سائر العاملين بالمركز من غير أعضاء هيئة التدريس وعلى الباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين .

٣ - لوزير الزراعة سلطة نقل وظائف أعضاء هيئة البحوث والباحثين المساعدين ومساعدي الباحثين من قسم إلى آخر في ذات المعهد أو من معهد إلى آخر في المركز ، مع إخطار وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

سادسا : المكافآت والحوافز الدراسية

مادة ١٠٨ - يجوز لوزير الزراعة بناء على اقتراح مدير المركز تقرير مكافآت لتشجيع الدراسات في بعض التخصصات .

مادة ١٠٩ - يجوز أن تمنح مكافآت دراسية للحاصلين على درجة البكالوريوس أو الماجستير على أساس التفوق ، وذلك للتفرغ للدراسات العليا ، ويكون منح المكافآت بقرار من وزير الزراعة بناء على اقتراح مدير المركز ويراعى في ذلك التقدير النهائي لدرجة البكالوريوس أو الدبلومات ، أو الدرجات العلمية الأعلى وسلوك الطالب وتقدمه في دراسته والمساعدة التي يراد مواصلة الدراسة والبحث فيها ، وتكون المكافأة ثلاثمائة جنيه في السنة

للحاصلين على درجة البكالوريوس وأربعمائة وثمانون جنيتها للحاصلين على درجة الماجستير وتودى المكافأة على أقساط شهرية لمدة ستة قابلة للتجديد بناء على طلب مجلس المعهد المختص وتضم مدة المنحة إلى مدة الخدمة في حساب الأقدمية أو الخبرة عند التعيين في الوظائف الحكومية ، ووظائف القطاع العام ومدير المعهد ومجلس المعهد أن يحرم الطالب من المكافأة الدراسية قبل انتهاء مدتها إذا رسب في الامتحان أو إذا كان سلوكه أو حالته الدراسية وفقا لتقارير المشرف عليه لا تجعله جديرا باستمرار تمتعه بها .

مادة ١١٠ - يجوز لمدير المركز أن يمنح طالب الدراسات العليا المكافأة والجوائز التي تأتي عن طريق التبرع الخاص وفقا للشروط التي يشترطها المتبرع ، وذلك فاقترح مدير المعهد المختص . ويجوز أن يطلق على المكافآت أو الجوائز اسم المتبرع أو أى اسم آخر يختاره ويوافق عليه مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية .

مادة ١١١ - يجوز لمجلس إدارة المركز أن يقبل اسهام الجهات الحكومية وقطاعات الوزارة المختلفة أو غير الحكومية في الاتفاق على إجراء بحوث تطبيقية متخصصة لكل مشكلة معينة .

مادة ١١٢ - لمدير المركز بعد أخذ رأى مجلس المعهد المختص أن يقرر مكافأة إجمالية لمن يدعون من خارج المركز لإلقاء محاضرات بصفة عرضية أو لمن يعهد إليهم بأعمال تتطلب خبرة خاصة أو يعهد إليهم بالإشراف على الجانب التطبيقى لدراسات معينة تستلزم خبرة خاصة بحيث لا تتجاوز هذه المكافأة ثلاثين جنيتها في الشهر .

مادة ١١٣ - يمنح من يدعون من خارج المركز المشار إليهم في المادة السابقة من العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام الذين يكلفون بالعمل بعيدا عن محل إقامتهم بدل سفر ومصروفات انتقال وفقا للوائح العامة المطبقة في شأنهم أما غير العاملين منهم بتلك الجهات فيمنحون بدل سفر يحدده مدير المركز .

وبالنسبة للأساتذة الأجانب الزائرين فيتولى مجلس إدارة المركز تحديد طريقة معاملتهم المالية .

## مكافآت ومنح أخرى

مادة ١١٤ - تمنح مكافأة عن فحص البحوث والمقالات التي تقدم للنشر العلمي بواقع خمسة وعشرين جنيها لكل بحث ومقال وبحد أقصى خمسمائة جنيها سنويا .

مادة ١١٥ - يمنح الأعضاء الذين يعينون من خارج المركز في مجالس المركز ولجانها مكافأة في حدود خمسة جنيها عن حضور كل اجتماع عدا اجتماعات مجلس إدارة المركز ولجانها تكون المكافأة عشرة جنيها .

مادة ١١٦ - يمنح كل عضو من أعضاء لجنة فحص الإنتاج العلمي للمرشحين لوظائف رؤساء البحوث والباحثين الأول أو للحصول على لقبها العلمي مائة جنيها عن فحص الإنتاج العلمي لكل وظيفة .

وإذا كان أحد المشتركين في الفحص من خارج مصر قدر له مجلس إدارة المركز مكافأة لا تتجاوز مائة وخمسين جنيها مع تحمل المركز مصاريف تحويل المكافأة ولا يمنح من يشترك في فحص الإنتاج العلمي للمرشحين لوظائف الباحثين مكافأة إلا إذا كان من خارج المركز وتحدد المكافأة في هذه الحالة بخمسين جنيها .

مادة ١١٧ - لمدير مركز البحوث سلطة منح بدل انتقال ثابت لمن يتطلب عمله الانتقال المستمر المتكرر بحد أقصى ١٨٠ جنيها سنويا .

مادة ١١٨ - لوزير الزراعة سلطة التصريح بالسفر على حساب المركز للعاملين المسجلين بالدراسات العليا بين جهات عملهم والكلية والجامعات المسجلين بها ، وفقا للقواعد التنظيمية التي يضعها مجلس إدارة المركز بناء على اقتراح مجلس المعهد المختص .

مادة ١١٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ ( ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ )

حسنى مبارك